المحور الثاني

# اعتماد منهجية كوزو (COSO) في التدقيق الشرعي الداخلي

الراعي الرئيسي
بنك نزوى Bank Nizwa

راعي بلاتيني
المدينة تكافل Al Madina Takaful

راعي ذهبي
ميسرة MAISARAH للخدمات المصرفية الإسلامية Islamic Banking Services
بنك ظفار BankDhofar

شريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي
path solutions Powering Islamic Financial Markets

تنظيم
شورى للاستشارات الشرعية Shura Sharia Consultancy

بالتعاون مع
AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS
ISRA International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

**مقدمة:**

أشكر شركة شورى على منحي هذه الفرصة للكتابة في هذا الموضوع المهم من مواضيع التدقيق فكان هذا البحث الموسوم « اعتماد منهجية كوزو في التدقيق الشرعي» كمساهمة بسيطة في هذا المجال الذي يتسم بالتطور حسب المعايير الدولية من الجهات الراعية للمؤسسات المالية عموماً والمؤسسات المالية الإسلامية على وجه الخصوص .
ولقد عرفت لجنة حماية التنظيمات الإدارية COSO الرقابة الداخلية بأنها" عملية مؤثرة تؤدى بواسطة مجلس إدارة المنظمة، والإدارة، وجميع الأفراد مصممة على توفير تأكيد معقول بشأن إنجاز الأهداف"، ومن هنا أصبح الاهتمام بتطبيق هذه المنهجية غاية للمؤسسات على اختلاف أعمالها، وكان لزاماً على التدقيق الشرعي أن يتماهى مع غايات المؤسسات المالية الإسلامية من خلال اعتماد منهجية كوزو COSO في عملياته لتحقيق أهداف المؤسسة وضمان القيام بأعماله على أسس فنية ومهنية معتبرة وحديثة.
ولعل من أسمى الأهداف بالمؤسسة المالية الإسلامية هي تعزيز النوعية الشرعية وذلك بتلافي المخاطر الشرعية التي قد تؤثر على ربحية المؤسسة وسمعتها، وفقدان ثقة الجمهور والجمعية العمومية وهيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة.

**أهداف الورقة:**

- التعريف بأنواع المخاطر المختلفة في عمليات التدقيق الشرعي.
- التعريف بمنهجية كوزو في الرقابة والتدقيق.
- التعريف بالمهارات اللازمة في التعامل مع المخاطر الشرعية التي تواجه المؤسسة.
- التعريف بأسس إدارة المخاطر الشرعية.
- التعريف بأساليب التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

لذا جاء هذا البحث على ثلاثة مباحث وعدة مطالب كالآتي:

**المبحث الأول: بيئة التدقيق الشرعي**

**المبحث الثاني: إدارة المخاطر الشرعية**

**المبحث الثالث: الرقابة الشرعية وفق مفهوم كوزو**

## المبحث الأول: بيئة التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي

### المطلب الأول: أهداف التدقيق الشرعي

إن بيئة التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي مرتبطة بالحوكمة الشرعية والتي تحتوي عدة عناصر مهمة لها الأثر الكبير في تعزيز النوعية الشرعية والضبط الشرعي لأعمال المؤسسة، وقد تعددت الأدبيات والممارسات في ذلك بعمر البنوك الإسلامية ، وأعتقد أن التجربة استقرت الآن، مع وجود التشريعات المتعلقة بالحوكمة الشرعية ومتطلباتها حسب ما تصدرها البنوك المركزية التي لها معايير ارشادات وضوابط لعمل البنوك الإسلامية كسلطنة عمان وماليزيا على سبيل المثال ، وكذلك وجود مؤسسات البنى التحتية المتعددة الداعمة للبنوك الإسلامي سواء في مجال المعايير الشرعية والمحاسبية أو التدريب أو الرقابة والإشراف أو التصنيف وإدارة السيولة والتحكيم.

ومن هذه الجهات:

١. مجلس الخدمات المالية الإسلامية-ماليزيا IFSB .

٢. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. AAOIFI.

٣. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. CIBAFI.

٤. مركز إدارة السيولة البحرين LMC.

٥. السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM.

٦. الوكالة الاسلامية الدولية للتصنيف IIRA.

٧. المركز الاسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم دبي IICRA.

والتدقيق الشرعي بلا شك هو جزء من نظام الحوكمة الشرعية والذي تسعى من خلاله المؤسسة المالية الإسلامية لتوفيق أنشطتها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والضوابط الشرعية هي السمة التي تميز المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، ومن واجب جميع أصحاب المصالح وخاصة المساهمين وإدارة المصرف الإسلامي تعزيز إطار الضوابط الشرعية للمؤسسات الخاصة بهم وتتمثل الأهداف الرئيسية لإطار الحوكمة الشرعية في:

- توفير هيكل ونظام لمراقبة جميع الأنشطة التجارية للمصرف من أجل ضمان الالتزام الشرعي في جميع الأوقات وعلى جميع المستويات.
- تمكين أصحاب المصالح بمن فيهم الجمهور من النظر للمصرف الإسلامي على أنه متوافق مع أحكام الشريعة.

- والعناصر الرئيسة لإطار الحوكمة الشرعية حسب المتبع والمنصوص عليه في "الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية" الصادر عن البنك المركزي العماني[1] :

أ. لجنة رقابة شرعية

ب. المراجع الشرعي الداخلي (مدير المجموعة الشرعية وأمين سر لجنة الرقابة الشرعية).

ج. وحدة الالتزام الشرعي وهيكلة المنتجات

د. وحدة التدقيق الشرعي

هـ. وحدة مخاطر عدم الالتزام الشرعي

و. وحدة التدريب الشرعي

بالإضافة إلى المهام أعلاه يلعب مجلس الإدارة للمصرف دورا هاماً جدا في المحافظة على الالتزام الشرعي، ومن الصعوبة تحقق الالتزام الشرعي بالمؤسسة دون دعم كاف من مجلس الإدارة وتقع المسؤولية عليها في ايجاد إطار قوي للحوكمة الشرعية، والمحافظة عليها، حيث يوافق المجلس على جميع سياسات وإجراءات المصرف الإسلامي المتصلة بالمسائل الشرعية بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية، وتضع آلية لضمان تنفيذها بفعالية.

ويجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الرئيس التنفيذي للمصرف الإسلامي لديه المعرفة الكافية والمؤهلات و/ أو الخبرة في مجال التمويل والأعمال المصرفية الإسلامية ويمتلك على الأقل فهماً أساسياً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تطبق على العمليات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

فالتدقيق الشرعي جزء من نظام الرقابة الشرعية الداخلية في البنك على ما تم بيانه، فالرقابة الشرعية نظام متكامل وشامل، ذو مقومات أساسية وأهداف محددة، وأساليب وأدوات، يقصد بها المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق الالتزام الشرعي في جميع عملياتها، أما المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي فهي إحدى مكونات الرقابة الشرعية، ويقصد بها العمل الذي تقوم به وحدة إدارية متخصصة، للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية بأعمالها.[2]

وعليه فإن التدقيق الشرعي هو عملية مكونة من ثلاثة أضلاع متوازية ومتكاملة وهي الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي، ولا بدّ من توضيح بعض المصطلحات المتداخلة والخاصة بمفهوم التدقيق الشرعي لتتضح لدى القارئ الكريم ويدرك مدى التطور والأهمية لكل مجال ونوع وذلك بالمحور التالي.

---

١ - أنظر -الباب الثاني – الالتزامات العامة والحوكة-ص٥-٦

٢ - أنظر العمراني-نادر السنوسي-أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي-ص١٥٣-مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس-٢٠-٢١ ابريل ٢٠١٥ البحرين.

## المطلب الثاني: أنواع التدقيق

### أولاً: التدقيق الشرعي من حيث تبعيته للمؤسسة وهو نوعان:

### الأول: التدقيق الشرعي الداخلي:

عرفت جمعية المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه: « نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيم للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسن فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة»[٣].

ويمكن الاستفادة من التعريف السابق في تعريفنا لمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي حيث يعرف بالأدبيات بأنه: فحص مستقل وموضوعي لمدى التزام المصرف بمبادئ الشريعة وأحكامها ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة جميع أنشطته، يقدم قيمة تحوطية واستشارية وإرشادية للمصرف يساعده في تحقيق أهدافه ويشمل الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات الفحص والمراقبة التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي[٤].

الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي: وهي ببساطة عملية فحص تقوم بها جهة مستقلة تعين من الجمعية العمومية للمساهمين (عادة شركات تدقيق شرعي خارجي) لإعطاء تأكيد معقول لأصحاب المصالح عن مدى التزام البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية وبقرارات الهيئة الشرعية ويشمل الفحص السياسات والإجراءات وأدلة العمل والعمليات المنفذة والأنظمة المتبعة، وذلك باستخدام أساليب و وسائل مهنية متخصصة لبيان صحة أو أخطاء التطبيق، و تقديم التقارير للجهات المعنية بهدف إجراء التعديلات اللازمة و تطوير الأداء.[٥]

وتنبع أهمية التدقيق الخارجي من الآتي:

١. رفع جودة التطبيق العملي للحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع الأحكام الشرعية.
٢. تعزيز الصورة الحسنة للمؤسسات والمنتجات الإسلامية، والإطار العام للأداء الاقتصادي الإسلامي الرشيد.
٣. دعم وتطوير الهيكل الإشرافي للمؤسسات المالية الإسلامية.
٤. زيادة الوعي العام بالجانب التطبيقي للحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

٣ - أنظر PRC مادة CIA الجزء الأول أساسيات التدقيق الداخلي-ص ٥ – ط ٢٠١٤/٣م. النسخة العربية.

٤ - أنظر البنك المركزي العراقي – دائرة مراقبة الصيرفة-قسم مراقبة المصارف الإسلامية-ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية –ص ١٤ – ٢٠١٨ وأنظر موسى آدم عيسى-التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر-ص٢٨-المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي-شورى للاستشارات الشرعية-المنامة البحرين-وقد قاس تعريفه على تعريف معهد التدقيق الداخلي.

٥ - للمزيد أنظر الدهلوي- ياسر- واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية-المؤتمر الربع للتدقيق الشرعي -٢٠١٣/١٠/٢٣ موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي- ص ٢٩٢- ٣٠٠، وبحث عبدالمقصود- أحمد حلمي التشريعات المنظمة للرقابة الشرعية لدولة الكويت ص٣٣٦-٣٤١ وأنظر الرشيد- عبدالحسين- المستقبل المهني للمدقق الشرعي الخاجي- المؤتمر الثالث للتدقيق الشرعي ٢٠١١/٥/١٨م- موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي الصفحات من ٢٠٦-٢٠٧-

٥. طمأنة الجمهور من المتعاملين مع المؤسسات والمصارف وغيرها من الجهات المعنية، على سلامة التطبيق من الناحية الشرعية.

ونص " الإطار التنظيمي والرقابي للأعمل المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني "[٦]، على أنه يجب على المؤسسة المرخصة أن تشرك طرفاً ثالثاً مستقلاً لإجراء تدقيق شرعي سنوي خارجي مستقل، والغرض من هذا التدقيق إضافة المصداقية للتدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المرخصة من خلال تأييد مستقل، وهذا يعزز ثقة الجمهور في مشروعية المؤسسات المرخصة، ويكون نطاقه مشابهاً لنطاق التدقيق الشرعي الداخلي، وهذا لا يعني تقديم رأي حول مشروعية قرارات لجنة الرقابة الشرعية، وعليه فقط أن يقيم مدى تنفيذ إدارة المؤسسة المرخصة للقرارات المتخذة من لجنة الرقابة الشرعية.

وقد أصدرت أيوفي مؤخراً المعيار رقم (٦) بشأن التدقيق الشرعي الخارجي « عملية الارتباط المستقلة لضمان الجودة النوعية في التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة وأحكامها»[٧] ويعتبر هذا إضافة نوعية مهمة للصناعة.

ثانياً: الهيئة الشرعية أو لجنة الرقابة الشرعية وقرارتها هي المظلة والمرجعية الأولى لعمل المراجع الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي إضافة للمعايير الشرعية وفتاوى الهيئة الشرعية العليا في البنك المركزي (حال وجودها) كما في سلطنة عمان.

وهيئة الرقابة الشرعية: هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجالات المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاويها وقراراتها ملزمة لإدارة المؤسسة[٨].

عمل الهيئة الشرعية يكاد ينحصر بالآتي[٩]:

- مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات المصرف مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- تقديم ما تراه مناسبا من المشورة الشرعية إلى مجلس الإدارة في أي أمر من الأمور العائدة لمعاملات المصرف وتقديم التوجيهات الإرشادية للأطراف ذات الصلة في المسائل الشرعية (مثل المستشار القانوني، والمدقق الخارجي وما إلى ذلك).

---

٦ - الباب الثاني – الالتزامات العامة والحوكمة-ص ٢١-بتصرف

٧ - أنظر http://aaoifi.com/announcement

٨ - معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١)، تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكويناتها وتقريرها.

٩ - أنظر فرح-فيصل عبد العزيز-الرقابة الشرعية الواقع والمثال-المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي-ص١٥-١٩ -بتصرف والبحوث المقدمة بالمؤتمر أيضاً ولعل هذا أصبح من المعلوم بالضرورة-

- مراجعة واعتماد الأعمال التي تقوم بتنفيذها وظيفتي الالتزام والتدقيق الشرعيين والقيام بالفحوصات الشرعية بعد الموافقة على المنتجات لضمان تنفيذ الارشادات ذات الصلة التي وافقت عليها لجنة الرقابة الشرعية.
- التثبت من شرعية معاملات وعقود البنك الاسلامي، وذلك من خلال التقارير الدورية التي يرفعها المراقب الشرعي إليها، وفي حال وجود خلل تتدخل الهيئة لإعادة الأمور إلى نصابها.
- تمثيل البنك الاسلامي في المجالات الشرعية، وفي المؤتمرات والندوات، لتقديم التصور الشرعي في الموضوعات المطروحة.
- التحقق من التزام الإدارة التنفيذية في البنك بعرض جميع المعاملات على هيئة الرقابة الشرعية، وذلك عن طريق المراقب الشرعي.
- مراجعة حساب الزكاة وحساب الأعمال الخيرية ومصادره والجهات التي تم الصرف لها وكذا مراجعة حساب الأرباح والخسائر والبيانات المالية السنوية والإفصحات المتعلقة بها وسياسات توزيع الأرباح للحسابات الاستثمارية.
- إعداد تقرير سنوي لمجلس الإدارة في ضوء اجتماع الهيئة، ويبين التقرير خلاصة ما تم عرضه من حالات، وما جرى بيانه من آراء في معاملات المصرف المنفذة، حسب اللوائح والتعليمات المطبقة، ويجب قراءة هذا التقرير مع تقرير مراقبي حسابات الشركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية.

أنواع التدقيق والرقابة وفقاً لمراحل التدقيق وهذه تشمل:

١. ما قبل التنفيذ (الرقابة السابقة) وهذه تشمل مراجعة الأنظمة والسياسات والإجراءات واتفاقيات التسهيلات والعقود والنماذج وبرامج المنتجات الجديدة وتحديثاتها وإصدار تقرير المراجعة الشرعية بشأنها وتقديم المشورة بما يتعلق بإصدار منتجات جديدة أو الاستفسارات الخاصة بالمنتجات.

٢. الرقابة المصاحبة (أثناء التنفيذ) وتشمل مراجعة العمليات والأنظمة أثناء تنفيذها للتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية في التنفيذ ومعالجة الانحرافات أولاً بأول بما يضمن سلامة التنفيذ.

٣. الرقابة البعدية أي ما بعد التنفيذ (اللاحقة) وهي مراجعة العمليات والحركات والبيانات المالية والتقارير والمراسلات والعقود بعد تنفيذها ورصد أي مخالفات شرعية ورفعها بتقرير مستقل للهيئة الشرعية بعد أخذ رأي الجهة والمستندات المؤيدة.

وهناك أنواع للتدقيق وفقا لطبيعة النشاط المدقق عليه وخصائصه ومجاله ومنها على سبيل المثال[١٠] :

- تدقيق الالتزام والتقيد: الهدف منه التحقق من تقيد المؤسسة بالشروط والأنظمة والتعليمات التي تفرضها عليها الجهات الرقابية أو الاتفاقيات التعاقدية أو السياسات والإجراءات التي تحددها إدارة المؤسسة.
- التدقيق التشغيلي: وهو تدقيق يفحص ما إذا كانت الأعمال المنفذة بالمؤسسة فعالة في تحقيق أهدافها، وتعمل بكفاءة واقتدار أم لا؟
- التدقيق المالي: وهو تدقيق للنشاط الاقتصادي يتحقق من موثوقية ونزاهة المعلومات التي يتم تقديمها، ويتحقق من حماية أصول الشركة.
- تدقيق أنظمة المعلومات: تدقيق يتحقق من الأمان والنزاهة في أنظمة معالجة البيانات وفي البيانات الصادرة عن تلك الأنظمة والتأكد من دقتها وموثوقيتها وأنها متاحة عند الطلب.
- تدقيق البيئة: ويعنى بتدقيق التقيد والالتزام بالقوانين البيئية وتدقيق أنظمة إدارة البيئة للتأكد من أنها تعمل بكفاءة وبشكل مناسب لتفادي أي مخاطر بيئية مستقبلاً، وكذا تدقيق مرافق المعالجة والتخزين والتصريف ويعنى بالتحقق ومتابعة معالجة المواد الخطرة والوثائق المتعلقة بها وما الى ذلك.
- التدقيق الإداري: وهو تحسين الكفاءة والفعالية الاقتصادية التي تؤدى بها الأنشطة والوظائف التنظيمية.

---

١٠ - للمزيد راجع جمعية المدققين الداخلين-أساسيات التدقيق الداخلي -ج١/٧-٨-مرجع سابق، وأنظر الشاعر-سمير – التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل مخاطر الاستثمار – المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي-٢٣/١٠/٢٠١٣م، موسوع شورى لأبحاث التدقيق الشرعي-ص٢٤٢. و للمزيد أنظر هيا مروان إبراهيم-مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)- رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية- غزة-٢٠١٦ ص-١٩-٢١ .

## المطلب الثالث: أهداف التدقيق الشرعي

بالنسبة للتدقيق الداخلي عموما تتمثل أهدافه بالآتي[١١]:

١. مساعدة أعضاء المؤسسة على أداء مهامهم بفعالية.

٢. تقييم فعالية قسم العمليات(التشغيلي) في المؤسسة لتحديد ما إذا كان القسم يحقق أهدافه التنظيمية.

٣. التأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة.

٤. تقييم الأهداف والغايات .

٥. تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسئوليات المحددة.

٦. زيادة قيمة المؤسسة والتوصية بالتحسينات التشغيلية.

٧. تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية وسائل الحماية والأمان لتلك الأصول.

٨. التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات.

٩. زيادة فاعلية إدارة المخاطر، ومتابعة تطبيق قواعد الحوكمة.

أما ما يتعلق بالتدقيق الشرعي تعتبر الوظائف الآتية هي الأهداف الأساسية للتدقيق الشرعي الداخلي والنشاطات النموذجية التي تقع ضمن نطاق عمله[١٢]:

١. مساعدة المراجع الشرعي الداخلي (أمين سر الهيئة الشرعية) ولجنة الرقابة الشرعية في تشكيل أو إبداء الرأي حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المؤسسة.

٢. دراسة وتقييم مدى الالتزام الشرعي للفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية للمؤسسة من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.

٣. فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي للمؤسسة وجودة الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة.

٤. مراجعة المنتجات والعمليات والاتفاقيات والأنظمة لتقييم مدى تنفيذ الإرشادات والفتاوى الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية.

٥. المشاركة في إعداد مسودة التقرير مع المراجع الشرعي الداخلي لتوضيح وتصحيح المسائل المثارة.

---

١١ - أنظر المبادئ وشرحها في شركة PRC www. Powersresources.com مادة التدقيق الداخلي الجزء الأول -أساسيات التدقيق الداخلي- ص ٥- ط٢٠١٤ مرجع سابق، وللمزيد أنظر هيا مروان إبراهيم- مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO المرجع السابق ص١٨ وما بعدها

١٢ - الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني-الباب الثاني-الالتزامات العامة والحوكمة-ص ١٨-٢١ -بتصرف.

٦. الحصول على الموافقة على خطة عمل التدقيق الشرعي الداخلي من لجنة الرقابة الشرعية أو المراجع الشرعي الداخلي نيابة عن لجنة الرقابة الشرعية وتنفيذ برامج التدقيق الشرعي من خلال التدقيق الفعلي.

٧. وضع الصيغة النهائية لتقرير التدقيق الشرعي الداخلي لعرضه على لجنة الرقابة الشرعية.

وعليه فإن المدقق الشرعي الداخلي يراجع، يقيم، يقدم خدمات التأكيد عن مدى الالتزام الشرعي للمؤسسة.

مبادئ التدقيق الداخلي

عنيت جمعية المدققين الداخليين بمبادئ أخلاقيات المهنة لإرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة التدقيق الداخلي وهذه المبادئ تتمثل بالآتي عموماً[١٣]:

١. الاستقامة Integrity

٢. الموضوعية Objectivity

٣. الحفاظ على السرية Confidentiality

٤. الكفاءة competency

واعتماد هذه المبادئ يجعل من التدقيق أداة فعالة يمكن الاعتماد عليها في دعم سياسة ورقابة الإدارة وإمداد المنشأة بالمعلومات التي تمكنها من العمل على تحسين أدائها، وإن التمسك بتلك المبادئ هو شرط لابد من توفره قبل تقديم نتائج تدقيق كافية، وكذلك لتمكين المدققين الذين يعمل كل منهم مستقلا عن الآخر من الوصول لنفس الاستنتاجات في الظروف المتشابهة، ونضيف لما سبق بعض المبادئ التي يجب أن يعتمد عليها المدققون أثناء التدقيق وهي بحكم واقع الخبرة والممارسة تجمل بالآتي:

أ – التصرف بطريقة أخلاقية وهو أساس المهنة والثقة والنزاهة والسرية والكتمان هي صفات أساسية في التدقيق

ب– العرض العادل: الالتزام بتقديم التقارير بأمانة ودقة: إن ناتج وخلاصة وتقارير التدقيق يجب أن تعكس بحق ودقة أنشطة التدقيق ويجب أيضا أن يتضمن التقرير العقبات الرئيسية التي ظهرت أثناء التدقيق وكذلك حالات اختلاف وجهات النظر بين فريق التدقيق والجهة التي يتم تدقيقها.

جـ–بذل الاهتمام المهني والاجتهاد وحسن التقدير عند إجراء التدقيق: يجب أن يبذل المدققون الاهتمام الذي يتناسب مع اهمية المهمة الموكولة إليهم والثقة التي وضعها فيهم عملاء التدقيق والأطراف المعنية الأخرى والتمتع بالكفاءة يعد عاملا هاما في هذا الصدد.

١٣ – أنظر موقع شركة PRC –المصدر السابق ١/ ص١١-١٦

وهناك مبادئ أخرى للتدقيق التي يجب أن يعتمد عليها المدققون أثناء التدقيق ألا وهي: الاستقلالية والمنهجية

- الاستقلالية هي أساس عدم الانحياز وموضوعية نتائج التدقيق: يجب أن يكون المدققون مستقلين تماما أثناء عملية التدقيق وبعيدين عن صراع المصالح ويجب أن يحافظ المدققون على الخط الموضوعي الذين يسلكونه أثناء عملية التدقيق للتأكد من أن النتائج والاستنتاجات قد بنيت فقط على دليل التدقيق.
- الأسلوب المبنى على الأدلة: هو الأسلوب الامثل والصحيح للوصول إلى استنتاجات صحيحة يعتمد عليها في عملية التدقيق المنطقية. يجب أن تكون أدلة التدقيق من السهل تطبيقها وحيث أن المدقق ملتزم بوقت ومصادر محددة فيجب أن تعتمد على عينات من المعلومات المتاحة، إن الاستخدام الأمثل للعينات يرتبط بدرجة كبيرة بالثقة التي يكتسبها استنتاجات التدقيق.

## المطلب الرابع: لجنة التدقيق :Audit committee

وهي مؤلفة عادة من أعضاء مستقلين ذوي معرفة جيدة في النواحي المالية( حسب ما تحدده الأنظمة النافذة أو مجلس الإدارة على أن يكون بينهم عضوا واحداً على الأقل ذو خبرة في التقارير المالية وتشمل اللجنة أعضاء من مجلس الإدارة وأعضاء خارجيين يتم تعيينهم من قبل لجنة خاصة بالتعيين، والغرض من اللجنة، هو مساعدة مجلس الإدارة ( أو السلطات الإشرافية الأخرى) في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد وعرض التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلي على إعداد التقارير المالية وعملية التدقيق، وعمليات المؤسسة لمراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك.[١٤]

أهداف تكوين لجان المراجعة/ التدقيق يمكن إجمالها بالآتي[١٥]:

أ- مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسئولياته المالية.

ب- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه.

ج-دعم استقلال المراجع الداخلي.

د-ضبط جودة التقارير المالية.

هـ -دعم استقلال المراجع الخارجي.

أما لجنة الرقابة الشرعية فعلى ما ذكر سابقاً من تعريف ومهام هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجالات المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاويها وقراراتها ملزمة لإدارة المؤسسة[١٦].

١٤ - أنظر موقع شركة PRC www.powersresources.com- النسخة العربية المترجمة من أساسيات التدقيق الداخلي، ج١/ ٣٦-٣٩- ط ٢٠١٤

١٥ - للمزيد أنظر هالة عوض عبدالرحمن – مقال حول " مفهوم وأهداف لجان المراجعة-موقع منتدى المراجعين الداخليين العرب http://www.arabinternalauditors.com/vb/showthread.php?p=3762- 2015-

١٦ - معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١)، تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكويناتها وتقريرها.

ويمكن اقتراح وتطوير عمل لجنة التدقيق من خلال ثلاثة أبعاد هامة هي:

١. اشراك لجنة الرقابة الشرعية باجتماعات لجنة التدقيق/ المراجعة بأن يحضر أحد أعضائها حسب اختيار لجنة الرقابة الشرعية كمستمع ويناقش المسائل الشرعية وملاحظات التدقيق الداخلي حول كفاءة نظام التدقيق الشرعي الداخلي وعمل المراجع الداخلي.

٢. على المدقق الشرعي الداخلي ارسال نسخة من التقرير الشرعي للجنة المراجعة وللرئيس التنفيذي بعد تدوين قرار الهيئة وتوصياتها تجاه الملحوظات الواردة بالتقرير، والهدف تقييم مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة لفعالية وكفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية، والاطلاع على الملحوظات الشرعية والتزام الادارة بتصحيحها، والموافقة على أدلة العمل والسياسات والإجراءات الخاصة بالإدارة الشرعية.

٣. حضور المراجع الشرعي الداخلي كمستمع ولا يملك حق التصويت اجتماعات لجنة الائتمان لشرح قرارات الهيئة والاستماع والإجابة على التساؤلات المتعلقة بالموافقات الائتمانية الخاصة بالمعاملات وإفادة لجنة الرقابة الشرعية بأي تجاوزات أو انحرافات أو صعوبات بتطبيق بعض الضوابط الشرعية.

## المبحث الثاني: إدارة المخاطر الشرعية

### المطلب الأول: مفهوم المخاطر الشرعية

قد لا أدخل في تعريفات الخطر والمخاطرة لغة واصطلاحاً حسب أدبيات البحث العلمي، وبشكل عام عرف (B،1993، ERIK) إدارة الخطر على أنها» إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب». وأوضح أن عملية إدارة الخطر تتضمن ثلاث مراحل أساسية، هي: تعريف الخطر، وقياس الخطر، وإدارة الخطر، كما أوضح أن مرحلة إدارة الخطر يمكن أن تتبع أحد ثلاث استراتيجيات، هي: الاحتفاظ بالخطر، أو تخفيض الخطر، أو تحويل الخطر[١٧] .

ويرى (Young،1995&Williams ،Smith) أن إدارة المخاطر تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر يتمثل في تمكين الشركة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة[١٨] .

والذي يعنينا هنا تعريف المخاطر الشرعية حسب الأدبيات المالية والمصرفية، فيمكن القول أن مفهوم المخاطر الشرعية بشكل عام يندرج تحت مخاطر عدم الالتزام بضوابط وقرارات الهيئة الشرعية، ويمكن القول أن مقصود المخاطر الشرعية هي تلك الأضرار التي قد تحدث نتيجة عدم التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية، والتي قد تؤدي إلى التأثير السلبي على سمعة المؤسسة المالية الإسلامية، وفقدان ثقة المتعاملين معها، وانخفاض حصتها السوقية، وتحقيق خسائر مالية .

### المطلب الثاني: أنواع المخاطر الشرعية .

يمكن تقسيم أنواع المخاطر الشرعية بشكل عام إلى ما يأتي اعتماداً على الضوابط الشرعية العامة في العقود:

أولاً: مخالفة الغرض من التمويل أو الاستثمار (طبيعة النشاط) وهي مخاطر تتعلق بالغرض أو النشاط التمويلي أو الاستثماري أو الخدمي الذي قام به المصرف الإسلامي ومثال ذلك تمويل مشاركة لفندق يحتوي سينما أو بار أو مرقص أو إصدار خطاب ضمان والغرض الحصول على قرض ربوي أو إنشاء بنك تقليدي.

ثانياً: مخالفة الشروط والأحكام في حال كانت العقود وخطابات الضمان والاعتمادات تحتكم لقانون ما أو نص بها على غرامات التأخير ولا يقيد بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو بند التنازل عن الفائدة أو عدم تقييد نشرة الأعراف المصرفية في خطابات الضمان والاعتمادات بما لا يخالف أحكام الشريعة أو استبعاد البنود التي تفرض الفائدة، مما يترتب عليه احتمال تعرض البند لدفع غرامات تأخير وفوائد، ومثال ذلك:

---

١٧- أنظر الشاعر- سمير – التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل مخاطر الاستثمار – المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي- ٢٣/١٠/٢٠١٣م، موسوع شورى لأبحاث التدقيق الشرعي- ص٢٤٨.

١٨- المصدر نفسه نفس الصفحة.

١. دفع فوائد على كشف حساب المصرف لصالح المراسل.
٢. تسلم غرامات تأخير على المدينين بعمليات تقسيط أو فيزا أو استصناع إلخ.
٣. تأخير دفع رأس مال السلم عن تاريخ العقد.

ثالثاً: مخاطر عدم التملك وبيع البنك ما لا يملك وما لا يدخل في ضمانه. مثال ذلك:
١. بيع قبل الشراء / الحيازة في عقود البيع محلياً ودولياً.
٢. شراء العميل للسلعة قبل دخول المصرف.

رابعاً: مخالفة طبيعة العقد مثل تأجير ما لا تبقى عينه مع استمرار الانتفاع به مثل شراء المواد الاستهلاكية وإعادة تأجيرها على العملاء بدلاً من بيعها مرابحة، أو السلم في سلعة حاضرة، نقل تبعات العقد للعملاء مثل نفقات التأمين والصيانة الأساسية للأصل المؤجر للمستأجر بدلاً من تحميلها للمؤجر وذلك من خلال الأجرة الإضافية.

خامساً: ضمان الربح أو الربح الفائت إما بالشرط أو بالعرف وخاصة بالمضاربة أو الوكالة بالاستثمار بحيث يضمن المضارب أو الوكيل الربح لرب المال والموكل.

سادساً: مخالفة التسلسل الشرعي للتنفيذ:
١. توقيع عقد الشراء بين العميل والمورد ودفع دفعة مقدمة قبل طلبه فتح الاعتماد
٢. البيع قبل التملك
٣. البيع نيابة عن العميل في التورق قبل الحصول على توكيله
٤. ذكر اسم العميل في مستندات اعتماد المرابحة.
٥. تأخير دفع رأس مال السلم عن تاريخ العقد.

سابعاً: العينة وذلك بقيام البنك بتمليك العميل الأصل المؤجر بعد التأجير مباشرة دون مرور فترة تتغير فيها الأسعار حوالة الأسواق (سنة على الأقل) أو شراء حصص من العميل بالمشاركة بعد بيعه لها وتكرار ذلك مع الاتفاق والتواطؤ عليه منذ البداية أو شراء بضائع من شركات شقيقة والملك واحد أو شراء بضاعة من وكيل الآمر بالشراء.

ثامناً: الربا وذلك في اشتراط غرامات التأخير ودفع فوائد على كشف الحساب أو ايداع أو تقديم هدايا لأصحاب الحسابات الجارية أو إعفائهم من رسوم الخدمات التي لا تتعلق بالإيفاء والاستيفاء من الحساب مما يرتب كلفة على المصرف مثل الاعفاء من رسوم خطابات الضمان والاعتمادات وأجور الخزائن الحديدية.

تاسعا: الجهالة والغرر: مثل ذكر سعرين للعميل بالعقد أو عدم ذكر نسب التوزيع للأرباح بين المودعين والمساهمين أو بين البنك والعميل في المشاركة أو المضاربة، أو تحميل العميل مسؤولية التعويض عن تلف السلع في حال كان ضامنا للمورد وتم تعيينه وكيلاً عن البنك في تسلم السلع، عدم ذكر أثر إضافة الرسوم الإدارية على ربح المعاملة، أو تعديل رسوم الخدمات دون اشعار العملاء أو تحميل العميل وحده نفقات ومصروفات تتعلق بالمشاركة دون زيادة حصته بما يعادلها وقد تشمل نقص البيانات والمعلومات أيضاً بالعقود والنماذج.

عاشراً: الربط بين العقود الموازية مثل الربط بين عقد الاستصناع مع المقاول والاجارة مع العميل بحيث يتم تحصيل الأجرة بناء على الصرف الفعلي للمقاول، أو الربط بين عقد الاستصناع والاستصناع الموازي والسلم والسلم الموازي.

حادي عشر: الجمع بين العقود على نحو يؤدي للبطلان مثل منح التورق للعميل لسداد كشف الحساب في الاعتماد المستندي لعدم وجود رصيد للعميل وهنا يكون وقع في النهي عن الجمع بين سلف وبيع الجمع بين المضاربة والقرض في المضاربة وذلك بإعطاء العميل رأس المال ليعمل به بحيث يكون مكون من شقين قرض لأغلب رأس المال ومبلغ بسيط مضاربه على أن يدخل بالمضاربة بالمالين مال القرض والمضاربة وذلك كي يستفيد البنك من ضمان القرض كونه مضمونا على العميل يجب سدادها على أن يجعل للعميل حظوة بالربح.
ثاني عشر: مخاطر الجدولة أو قلب الدين وهي متعلقة بالعائد بشكل مباشر وذلك من خلال اعادة الجدولة للمعاملات بمد أجل السداد مع زيادة بالربح أو منح تمويل جديد للعميل لسداد التمويل السابق وخاصة في عمليات التورق وذلك بالشرط ودون تمكين العميل مع زيادة في ربح المعاملة الجديدة لكونه متأخراً، ومثال الجدولة الممنوعة المرابحة وهي زيادة فترة السداد مع تغير في الربح والمعلوم أن المرابحة (مجرد بيع السلع للعميل تصبح دينا لا يقبل الزيادة مع زيادة المدة) أو الاجارة مع زيادة في المبلغ الإجمالي (في حال كانت هناك متأخرات إجارة بحيث يتم إدخال المتأخرات في الجدولة فيكون أخذ زيادة على الدين نتيجة التأخر).

**المطلب الثالث: إدارة المخاطر الشرعية.**

الالتزام بضوابط الشرعية الإسلامية العنصر المميز لأعمال المؤسسات المالية الإسلامية عن المؤسسات التجارية وهو الجانب الرئيسي الذي يسعى إليه العديد من المتعاملين مع المؤسسات المالية لذا ينبغي أن يكون لها الآليات التي تمكنها من إخضاع معاملاتها المالية وغير المالية للشريعة الإسلامية وتسعى المصارف الإسلامية إلى تحليل وتقييم كافة العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وذلك بغرض رئيسي يتمثل في بيان نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المحيطة بها والعمل على الحد من المخاطر المحيطة بصناعة المالية الإسلامية( المخاطر الشرعية) من خلال وضع إطار شامل يساهم في الحد من هذه المخاطر آخذا في الاعتبار عوامل البيئة سواء( داخلية – خارجية ) وتشمل[١٩] :

١٩- أنظر أحمد شوقي سليمان-المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الإسلامية وسبل الحد منها – مايو ٢٠١٥-ص ٨ وما بعدها بتصرف
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/07

نظم الرقابة الشرعية ( Sharia System): ساهمت الهيئات والمؤسسات المهتمة بصناعة المالية الإسلامية في إدراج المعايير والإرشادات الخاصة بعملية الرقابة الشرعية سواء (السابقة - المرافقة- اللاحقة) وتناول العديد من الفقهاء وضع منهج متكامل للرقابة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية فعرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتواها وقراراتها ملزمة التنفيذ.

العنصر البشري (Resources Human): التزام العاملين والمؤسسات المالية الإسلامية بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية وإلمامهم بطبيعة أعمال وخدمات هذه المؤسسات من أهم العوامل المسببة في حدوث المخاطر الشرعية وذلك لأنهم الأدوات التنفيذية للأعمال ويمكن الحد من المخاطر الشرعية الناتجة عن العنصر البشري من خلال الاهتمام بالتدريب العلمي والعملي للعاملين بالمؤسسات الإسلامية خاصة بمجال الرقابة الشرعية سواء التأهيل العلمي (الأساسي الفقهي -التخصصي المالي – الشرعي).

الاستقلالية: (Independence) الاستقلالية تمثل حجر الأساس للقيام بأعمال الرقابة بشتى مجالاتها ويجب أن يكون أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي (خارجي-داخلي) على قناعة لا يقبل حاملها أن تكون قراراته خاضعة لأي تأثير من المصالح المتعارضة وضغوطها كما على منوال القواعد الأخلاقية للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية على سبيل المثال وكذلك القواعد الأخلاقية للعاملين بها والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة فينبغي أن يتمتع المراقبون الشرعيون بالاستقلالية التامة بشقيها الحقيقي والظاهر.

التطوير (Development): يشمل التطوير التحسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة لمتابعة كافة التطورات المحيطة بالصناعة المالية الإسلامية وذلك للحد من المخاطر التي قد تحدث نتيجة عدم مواكبة تلك التطورات كما يجب على القائمين على تطوير صناعة المؤسسات الإسلامية دراسة المتطلبات والاحتياجات والممارسات المؤثرة بها وتقديم الحلول المناسبة والموائمة لضوابط الشريعة الإسلامية في كافة الجوانب ذات العلاقة بالمؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت في صيغ التمويل والخدمات المصرفية بصفة مستمرة ويمكن أن يساعد فن الهندسة المالية الإسلامية في هذا المجال وذلك لأنها عبارة عن مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار مبادئ الشريعة.

## المطلب الرابع: الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر الشرعية:

يجب على المؤسسة المالية ممثلة بإدارة الالتزام الشرعي أو قسم مخاطر عدم الالتزام الشرعي أن تحدد المخاطر الشرعية المحتملة سواء على مستوى كل منتج سواء في برنامج تطوير المنتج/ إجراءات المنتج وسبل الوقاية منها أو بشكل عام في دليل إجراءات التدقيق الشرعي وقوائم الفحص وأن تنص على إجراءات تنفيذ المنتج من ناحية شرعية وضرورة ضبط النظام الذي تطبق من خلاله المنتجات من خلال مراعاة الضوابط الرقابية والشرعية في صفحات وشاشات النظام وحسب التسلسل الشرعي للمنتج وعليها أن تحدد درجة أهمية كل خطر محتمل كالآتي:

على المؤسسة المالية ممثلة بإدارة المخاطر الشرعية أن تحدد الضوابط الرقابية لكل خطر وكذلك أنواع الضوابط

| درجة أهمية الخطر | تفسير | توضيح لنوع المخالفة الشرعية |
|---|---|---|
| قليلة | احتمالية حدوثه منخفضة ودرجة تأثيره منخفضة | ١. عدم اكتمال البيانات والمعلومات في المستندات المستخدمة، أو تضاربها وعدم وضوحها<br>٢. عدم تدوين بيانات وصف البضاعة/الثمن/ اسم الطرف الثاني في العقود والنماذج المستخدمة.<br>٣. عدم تدوين تاريخ العقد أو النموذج / توقيع الأطراف.<br>٤. عدم الوضوح الكافي في المستندات.<br>٥. استخدام مصطلحات غير صحيحة<br>استخدام مصطلح المقترض والقرض والفائدة وغرامة التأخير.....الخ |
| متوسطة | احتمالية حدوثه عالية ودرجة التأثير منخفضة أو العكس الاحتمالية منخفضة ودرجة التأثير عالية | للمجاز<br>مثال:<br>١. استخدام طبعة مطابقة لقرار ملغى.<br>٢. تعديل بعض مواد العقد أو إضافة مواد جديدة.<br>٣. استخدام عقد مجاز في غير الغرض المخصص له.<br>ب. نموذج / عقد / اتفاقية غير مجازة<br>مثال:<br>١. استخدام عقد غير مجاز من الهيئة.<br>٢. استخدام عقد نصت الهيئة على عدم شرعيته/بطلانه. |
| عالية | احتمالية حدوثه عالية ودرجة تأثيره عالية | إجراء مخالف لقرار الهيئة الشرعية مثل:<br>١. بيع قبل الشراء / الحيازة في عقود البيع محلياً ودولياً.<br>٢. شراء العميل للسلعة قبل دخول المصرف.<br>٣. ذكر اسم العميل في مستندات اعتماد المرابحة.<br>٤. دفع فوائد على كشف حساب المصرف لصالح المراسل.<br>٥. تسلم غرامات تأخير على المدينين بعمليات تقسيط أو فيزا أو استصناع إلخ.<br>٦. تأخير دفع رأس مال السلم عن تاريخ العقد. |

الرقابية وأثرها في الحد من الآثار السلبية لحدوث الخطر، ومن الأمثلة على تحديد الضوابط الرقابية:

- خطر بيع السلعة قبل التملك، والضوابط الرقابية للخطر تكون:

ضبط النظام المطبق وذلك بعدم تمكين الموظف من طباعة عقد المرابحة مثلاً قبل الحصول على تأكيد شرائها وتملكها، الرقابة الثنائية. الإشراف الإداري. سياسات وإجراءات العمل. لائحة الجزاءات. تدريب الموظفين.

- خطر زيادة الربح في عمليات الجدولة أو قلب الدين والضوابط الرقابية لذلك:

ضبط النظام بحيث لا يقبل زيادة الربح في المرابحة أو على المتأخرات في الإجارة، أو إظهار النظام أن العميل عليه متأخرات عند إجراء مرابحة جديدة، مع تمكين العميل من حصيلة التورق وعدم حجزها بالحساب بجعل أقل مدة هي يومي عمل، تدريب الموظفين، الرقابة الثنائية. الإشراف الإداري. سياسات وإجراءات العمل. لائحة الجزاءات. تدريب الموظفين. تمكين النظام من طلب كشوفات آلية للمعاملات التي تمت جدولتها.

**أنواع الضوابط**[٢٠] .:

- ضوابط وقائية Preventative: وهي الضوابط التي يتم من خلالها اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل حدوثها، ومثالها: استخدام قائمة معدة مسبقاً بأسماء البائعين المعتمدين مثلاً، تدوير عمليات الشراء (وتسلم البضاعة) بين الموظفين، الفصل بين الوظائف المتعارضة، الرقابة الثنائية، سياسة تدريب للموظفين تتناسب واحتياجاتهم، وجود أنظمة ولوائح وتعليمات تفصيلية، الإشراف المباشر من قبل المسؤولين تعيين مندوبين لتسلم البضائع وغيرها.
- ضوابط تصحيحية Corrective: الضوابط التي تعمل على التأكد من أن الإجراءات التصحيحية للانحرافات قد تم اتخاذها، ومثالها: وجود أنظمة وإجراءات لمعالجة الأخطاء والانحرافات التي تم اكتشافها، وجود نظام متابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، قيام الإدارة بمراجعة إجراءات التصحيح للتأكد من سلامتها وكفايتها (بحيث يحتوي أيضا تقرير المدقق الشرعي، وتقرير قسم المخاطر الشرعية على جزء خاصة بالمتابعة والإجراءات التصحيحية).
- الضوابط الكشفية Detective: الضوابط التي يتم من خلالها اكتشاف الأخطاء والانحرافات عند وقوعها. وجود وحدات رقابية ضمن الهيكل التنظيمي، وجود كاميرات مراقبة، إجراء المطابقات بين الحسابات، وجود تقارير وكشوفات حاسوبية، المعاينات من قبل موظفي الشرعية، حيث نص الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية على أنه «يجب أن تضمن وحدة الالتزام الشرعي الحصول على نظم معلومات إدارية (SIM) وتأكيدات دورية من إدارات الأعمال والفروع المتعلقة بالالتزام الشرعي للمعاملات الرئيسية والإجراءات المتخذة لمعالجة أي ملاحظات أثارتها وحدة الالتزام الشرعي على العمليات أو المنتجات أو الإجراءات. يمكن أن تكون نظم المعلومات الإدارية على شكل قائمة فحص للمسائل الشرعية لأنواع مختلفة من العقود والمعاملات، التي وضعتها

٢٠- أنظر موقع شركة PRC www.powersresources.com- النسخة العربية المترجمة من أساسيات التدقيق الداخلي، بمزيد من التصرف ج١/ -٢/٥-٦، وأنظر عبدالله عطية – التدقيق الشرعي المبني على المخاطر- المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي -٢٠-٢١/ ٤/٢٠١٥- المامة – البحرين – تنظيم شورى للاستشارات الشرعية ص٢١-٢٢.

وحدة الالتزام الشرعي، والتي يجب تعبئتها وتقديمها حسب الأصول من قبل الدائرة المعنية على أساس دوري لضمان استمرار الالتزام الشرعي، والغرض من هذه القائمة هو تقليل إمكانية عدم الالتزام الشرعي وتصحيح مثل أي من هذه المسائل (حيثما أمكن) خلال العام قبل أن يحددها تقريرها الشرعي في التدقيق الشرعي السنوي»

- الضوابط الرادعة Deterrent: الضوابط التي تشكل ردعا للأفراد منعا لقيامهم بأية انحرافات أو تجاوزات شرعية، ومن أمثلتها لائحة الجزاءات، وتحميل الموظف المتسبب تبعات الأخطاء الشرعية إذا تكرر الخطأ لأكثر من مرة وحسب سياسة معتمدة لدى الموارد البشرية.
- الضوابط الرقابية الخاصة بالمراقبة والمتابعة Monitoring Controls: تصمم لضمان جودة أداء نظام الرقابة مع مرور الزمن.

**أثر الضوابط:**

ويتم تحديد أثر الضوابط الرقابية في السيطرة على الآثار السلبية للمخاطر بحيث تتراوح الأوزان بين ١-٥، حيث يتم إعطاء الضابط الرقابي الضعيف (١) ويتم التدرج في القوة وصولا إلى وزن (٥) الذي يُعطى للضابط الرقابي الأكثر قوة أو العكس.

## المطلب الخامس: أسس إدارة المخاطر الشرعية.

حسب الممارسة العملية وهي جديدة في بعض البنوك الإسلامية في سلطنة عمان حيث نص في معايير الضبط والرقابة الصادرة عن البنك المركزي حسب ما ذكر سابقا أنه ينبغي على المؤسسة المالية الإسلامية أن توكل لقسم مخاطر عدم الالتزام الشرعي مهمة إدارة المخاطر الشرعية وهي حقيقة مهمة متداخلة في ثلاث مراحل للسيطرة على المخاطر الشرعية[٢١] تتمثل في:

أولاً: مرحلة تحديد المخاطر وفي هذه المرحلة على مدير القسم بالتعاون مع مدير الالتزام الشرعي تحديد المخاطر الشرعية إما على مستوى كل منتج أو على مستوى كل معاملة تعرض على قسم الالتزام الشرعي بحيث يكون هناك قسم خاص في تقرير المراجعة الشرعية للمنتج أو المعاملة المعروضة لقسم المخاطر الشرعي يحدد فيها المخاطر الشرعية المحتملة.

ثانياً: مرحلة تقييم المخاطر، وهنا يترتب على قسم مخاطر عدم الالتزام الشرعي تحديد ما إذا كانت المخاطر المعينة هي مخاطر عالية أو متوسطة أم منخفضة، وذلك على أساس مدى الأثر المترتب على وقوع تلك المخاطر إذ يترتب على المخاطر العالية مخاطر جسيمة من مخاطر مالية مترتبة على استبعاد أرباح المعاملات المخالفة شرعا، أم مخاطر في السمعة لتكرار المخالفات الشرعية بالمؤسسة دون وجود إجراءات جدية من الإدارة في الغائها والحد منها، أما المخاطر المتوسطة والمنخفضة فهي دون ذلك.

ومهمة مسؤول القسم هنا بالتعاون مع مدير الالتزام الشرعي وقسم التدقيق الشرعي هي توضيح المخاطر الناشئة عن

٢١- راجع أيضاً موسى آدم عيسى-التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار-ص ٢٣٠- بتصرف -مرجع سابق.

كل إجراء (ضابط) من الإجراءات التي اعتمدتها الهيئة الشرعية على النحو الآتي:

- على سبيل المثال بيع السلعة على العميل قبل تملكها وتحمل تبعة ضمانها من قبل المصرف من شأنه أن يعود على المعاملة بالبطلان ومن ثم تجنيب أرباح المعاملة فهذا من المخاطر العالية.
- الحصول على عائد على الايداعات في حسابات البنك لدى البنوك المراسلة حسابات النوسترو (حسابات جارية) يترتب عليه التخلص من هذه العوائد.
- اصدار خطابات ضمان مقابلة لحصول عميل البنك على تمويل من بنك تقليدي يترتب عليه التخلص من رسوم خطابات الضمان.

فعلى مسؤول قسم المخاطر الشرعية أن يوضح لإدارة البنك وسائر وحدات العمل المخاطر الناشئة عن توقيع عقود غير معتمدة من قبل الهيئة الشرعية وقد تحتوي شروط وأحكام مخالفة شرعا كغرامات التأخير ودفع فوائد أو أن تنفيذ عملية خاطئة مثل معاملة مرابحة مع عميل سبق أن وقع عقد شراء مع المورد ودفع دفعة مقدمة قبل تقديم طلب للمصرف مما يؤدي ذلك الاساءة للسمعة الشرعية للبنك واستبعاد الأرباح للعمليات المنفذة لحساب الأعمال الخيرية مما يرتب خسارة على البنك.

أما المخاطر المتوسطة فهي المخاطر التي لا يترتب عليها ابطال العقد وقد لا يترتب عليها خسائر مادية جسيمة ولا تأثير كبير على سمعة البنك، مثل تعديل بعض البنود في العقد دون الرجوع لإدارة الالتزام الشرعي أو حذف/ إضافة بعض الشروط بالعقود أو توقيع عقود ونماذج غير مجازة من الهيئة دون أن يكون لها أثر على شرعية العقد، فهذه مخاطر ولها تأثير لكن لا يرقى للمخاطر الناشئة عن الدخول بمعاملة محرمة.

أما المخاطر المنخفضة فهي المخاطر التي لا يترتب عليه ابطال العقد أو أي خسائر مادية أو تأثير على سمعة البنك وهي مقبولة.

مثل:

أ. عدم اكتمال البيانات والمعلومات في المستندات المستخدمة، أو تضاربها وعدم وضوحها

١. عدم تدوين بيانات وصف البضاعة/الثمن/ اسم الطرف الثاني في العقود والنماذج المستخدمة.

٢. عدم تدوين تاريخ العقد أو النموذج / توقيع الأطراف.

٣. عدم الوضوح الكافي في المستندات.

ب. استخدام مصطلحات غير صحيحة

استخدام مصطلح المقترض والقرض والفائدة وغرامة التأخير.... الخ

ودور مسؤول المخاطر الشرعية في المرحلتين السابقتين ( تحديد المخاطر وقياس المخاطر) دور مهم لكنه يتقاطع ويتكامل مع الأدوار الأخرى التي تقوم بها وحدات العمل الأخرى مثل إدارة المخاطر والادارة القانونية والالتزام، والمالية، والمراجعة الداخلية حيث دور كل إدارة تبيان المخاطر كل حسب مجاله، وينحصر دور مسؤول المخاطر الشرعية بيان

المخاطر الشرعية التي يمكن أن تترتب على تنفيذ عقد شرعي معين أو تلك التي تنشأ في حال عدم الالتزام بالضوابط الشرعية والرقابية الصادرة عن الهيئة الشرعية الداخلية أو الهيئة الشرعية العليا التابعة للبنك المركزي.

وعلى مسؤول القسم هنا رفع نسخة من تقرير المخاطر الشرعية لقسم التدقيق الشرعي الداخلي ومدير قسم الالتزام الشرعي والمراجع الشرعي الداخلي ومدير إدارة المخاطر واعتقد أن دوره هنا ينتهي.

ثالثا: مرحلة الكشف عن الأخطاء ورفعها للجهات المختصة ومتابعة تصحيحها واستخدام الأدوات المناسبة لتخفيض مستوى الخطر وتخفيض ومنع حدوث الخسائر المحتملة ما أمكن [٢٢] .

وهذا من مهمة التدقيق الشرعي الداخلي الذي يقوم بالمراجعة اللاحقة بعد تنفيذ العمليات مستصحباً تقرير المخاطر الشرعية للمنتجات/ المعاملات التي عرضت على المجموعة الشرعية خلال الربع الماضي مثلا إذا كانت الجولات ربعية ويبرز دوره هنا في الكشف عن الأخطاء وإبراز الانحرافات في التنفيذ التي أحدثتها وحدات العمل المختلفة، ويتم ذلك من خلال تنفيذ التدقيق على المنتجات والعمليات التي تمت وذلك في ضوء قرارات الهيئة الشرعية والخطوات الإجرائية والضوابط المعتمدة منها، وبعد بيان التدقيق الشرعي للانحرافات في التنفيذ يقوم بتحديد درجة المخاطر الناشئة عن تلك الانحرافات، وما إذا كانت تلك المخاطر عالية أم متوسطة أم قليلة وذلك على أساس الأثر الشرعي المترتب على الانحراف، ويتم إعداد تقرير بالمخالفات والانحرافات وارسالها لقسم المخاطر الشرعية ونسخة يقوم بإرسالها لجهات العمل لأخذ رأيها قبل عرض التقرير النهائي على الهيئة الشرعية لأخذ توجيهاتها تمهيداً لإرساله لإدارة البنك العليا ونسخة للتدقيق الداخلي لإرسالها للجنة التدقيق، حيث يتولى قسم المخاطر الشرعية عملية متابعة تصحيحات الجهات للانحرافات ومطالبتها بإعداد الخطط التصحيحية لتلك الانحرافات وتحديد البعد الزمني اللازم للقيام بتلك الخطط، وتعديل السياسات والإجراءات والنظم الآلية أو تأهيل العاملين وتدريبهم على نحو يحقق لهم الكفاءة في التنفيذ الشرعي الصحيح، وهذه الخطوات يقوم بها حالياً التدقيق الشرعي ولكن يمكن إشراك قسم المخاطر الشرعية بذلك خاصة في مرحلة المتابعات والتصحيحات مع إفادة قسم التدقيق الشرعي والمراجع الشرعي الداخلي والذي بدوره يقدم تقرير المخاطر الشرعية والمتابعات والتصحيحات جنبا إلى جنب مع تقرير التدقيق الشرعي للهيئة الشرعية.

٢٢- أيضاً موسى آدم عيسى-التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار-ص ٢٣١-٢٣٢- بتصرف مرجع سابق.

**المطلب السادس: استراتيجيات تفعيل إدارة المخاطر الشرعية:**

نصت معايير الإطار التنظيمي والرقابي للمصارف الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي العماني[٢٣] على أهمية أن يتضمن الالتزام الشرعي أيضاً مراقبة المخاطر الشرعية حيث تقوم جهة عليا ومناسبة ( بتوجيه من المراجع الشرعي الداخلي) بتحديد وقياس ورصد ومراقبة وإدارة أي خطر حقيقي أو محتمل من عدم الالتزام الشرعي للمؤسسة المرخصة عبر المؤسسة بأكملها بما في ذلك الأنشطة والعمليات والوظائف المهمة ( أو الأساسية)، بالإضافة إلى الأنشطة والعمليات والمهام المتقدمة ( أو المساعدة) قد تكون مثل هذه الجهة العليا جزءاً من دائرة إدارة المخاطر للمؤسسة مع تقديم تقريرها للمراجع الشرعي الداخلي والتوقيع عليها.

وعليه يمكن تفعيل إدارة المخاطر الشرعية من خلال ما يأتي:

١. تعديل الهيكل التنظيمي للمجموعة الشرعية (إدارة الالتزام الشرعي) بحيث يتضمن قسم مخاطر عدم الالتزام الشرعي مع ضرورة وضع وصف وظيفي شامل بأهداف هذه الوظيفة وسبل تقييمها على أن يعتمد من الهيئة الشرعية ومجلس إدارة البنك.

٢. وضع إجراءات عمل واضحة أو لائحة عمل لقسم مخاطر عدم الالتزام الشرعي تعتمد من الهيئة الشرعية ومجلس إدارة البنك وقد تكون جزءاً من دليل الالتزام الشرعي.

٣. تأهيل وتدريب من يشغل الوظيفة على أسس إدارة المخاطر واشراكه بورش عمل مع إدارة المخاطر بالبنك وادارة التدقيق الداخلي وقسم التدقيق الشرعي الداخلي، وعمل تقييم دوري لنتائج أعمال الإدارة بالتعاون مع مدير التدقيق الشرعي الداخلي ومدير قسم الالتزام الشرعي (المراجع الشرعي الداخلي) وبالنظر بملحوظات المراجع الشرعي الخارجي وملحوظات مفتشي البنك المركزي لملاحظة نقاط القوة والضعف وسبل التطوير بأعمال القسم.

٤. إعداد سياسة خاصة بمخاطر عدم الالتزام الشرعي مع نموذج لتقرير مخاطر عدم الالتزام الشرعي.

٥. تحديد خطوط الاتصال والتبعية للقسم مع باقي أقسام المجموعة الشرعية ووحدات العمل.

٦. رفد القسم بالكوادر المؤهلة فنياً وشرعيا.

٧. تضمين تقرير المراجعة الشرعية السابقة للعمليات (مرحلة مقترحات التمويل) خانة لقسم المخاطر الشرعية يوضح فيها المخاطر الشرعية المحتملة ودرجة تقييمها وسبل تلافيها.

٨. اشراك قسم مخاطر عدم الالتزام الشرعي في مراجعة برامج المنتجات والسياسات والإجراءات الخاصة بتطبيق المنتجات على أن يقدم تقرير مستقل يرفع للمراجع الشرعي الداخلي يحدد المخاطر ودرجة أهميتها ويكون له خانة للتوقيع في مصفوفة الموافقات.

---

٢٣- الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية-الباب ٢ مادة ٥, ١, ٤, ٢-الالتزامات العامة والحوكمة ص١٧.

والهيكل التنظيمي المقترح يكون كالآتي:

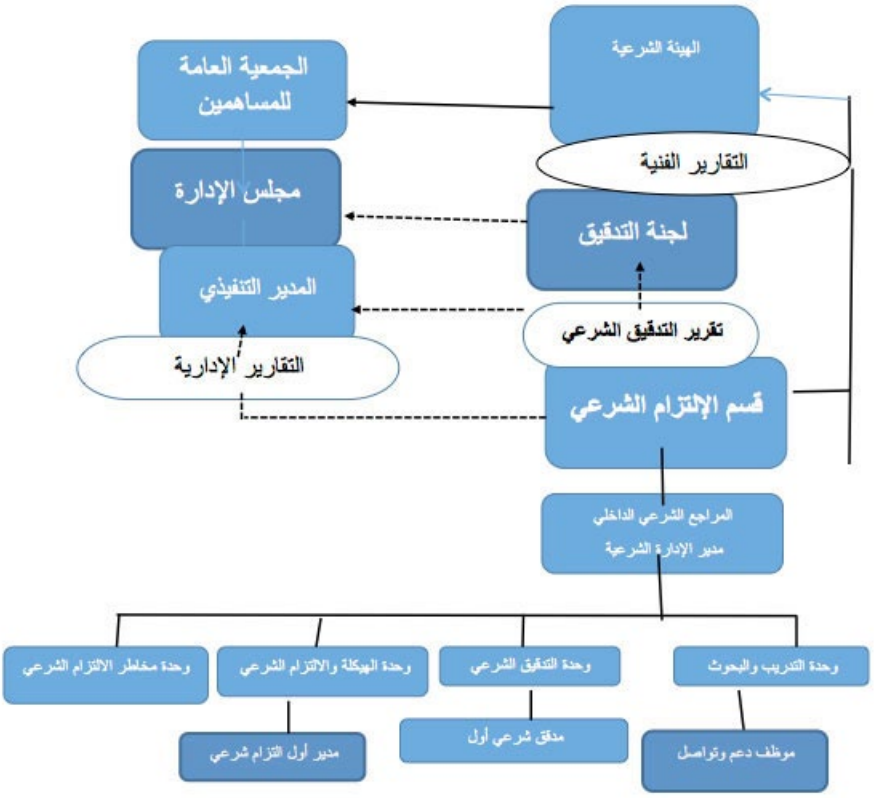

## المبحث الثالث: الرقابة الشرعية وفق مفهوم كوزو

### المطلب الأول: المفهوم الحديث للرقابة الداخلية وفق[٢٤] COSO
### The Committee of Sponsoring Organizations of the Trade way Commission

تأسست هذه اللجنة (لجنة رعاية المؤسسات) سنة ١٩٨٥ ويقوم على رعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية ومهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

١. معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين

The American Institute of Certified Public Accountant (AICPA)

٢. معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors (IIA)

٣. جمعية المحاسبين الأمريكيين The American Accounting Association (AAA)

٤. معهد المحاسبين الإداريين The Institute of Management Accountants (IMA)

٥. معهد المدراء الماليين The Financial Executives Institute (FEI)

وقد عرفت هذه اللجنة الرقابة الداخلية وفقا لما يلي:

الرقابة الداخلية هي عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية:

١. مدى كفاءة العمليات وفاعليتها.

٢. مدى الاعتماد على التقارير المالية.

٣. مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

---

٢٤ - راجع/ http://www.coso.org
And the Impact Of The Structure Of The Internal Control System In Accordance With The COSO Framework (To Achieve The Control Objective (a Case of NGOs in Gaza Strip

**المطلب الثاني: القواعد الرئيسية للرقابة الداخلية أو ماهية الرقابة وفق مفهوم COSO :**

من خلال التعريف أعلاه يمكن القول إن القواعد الرئيسية للرقابة الداخلية أو ماهية الرقابة وفق مفهوم COSO تتضح بالآتي:

اولا: الرقابة الداخلية هي عمليات: أي انها جزء من عمليات المؤسسة وليست عمليات مضافة للإجراءات الاعتيادية.

ثانيا: الرقابة الداخلية تتأثر بالأفراد: أعضاء مجلس الادارة، الادارة العامة، الافراد.

ثالثا: تزود مجلس الادارة والادارة العليا بتأكيد معقول Reasonable Assurance

- أي أنها لا تزودهم بتأكيدات مطلقا حول تحقيق الأهداف دون مخاطر وذلك للأسباب التالية:

١. امكانية وجود عيوب في نظام الرقابة الداخلية قد لا يمكنه من اكتشاف الانحرافات

٢. هناك بعض الجوانب قليلة الأهمية قد لا يتم شمولها ضمن نظام الرقابة وفقا لمبدأ التكلفة والمنفعة.

٣. امكانية اختراق نظام الرقابة الداخلية في حالة وجود تواطؤ بين موظفين اثنين أو أكثر.

٤. امكانية تجاوز نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة نفسها.

رابعا: الرقابة الداخلية تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها:[٢٥]

- التشغيلية/ من حيث كفاءة وفعالية استخدام موارد المؤسسة
- المالية/ من حيث اعداد قوائم مالية ملائمة تعكس الوضع المالي الصحيح للمؤسسة.
- الادارية/ من حيث الالتزام بالأنظمة والقوانين وتشريعات المؤسسة المختلفة. بالإضافة الى حماية الاصول.

أهداف الرقابة الداخلية، تهدف الرقابة الداخلية الى اعطاء تأكيد معقول:

- بأن العمليات ذات كفاءة وفاعلية
- بأن العمليات قد تمت وفقا للأنظمة والتشريعات
- بأن القوائم المالية ملائمة ويمكن الاعتماد عليها
- بأن الأصول قد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لحمايتها

---

٢٥- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO (2013), Internal Control-Integrated Framework, Executive Summary, page 3, USA

**المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق COSO خمسة وهي[٢٦]:**

١. البيئة الرقابية Control Environment

٢. تقييم المخاطر Risk Assessment

٣. الأنشطة الرقابية Control Activities

٤. المعلومات والاتصالات Information & Communication

٥. المراقبة Monitoring

ونستعرض هذه المكونات المهمة لهذه اللجنة وتفصيل كل مكون منها كالآتي[٢٧]:

**أولا: البيئة الرقابية Control Environment**

تعتبر البيئة الرقابية القاعدة الرئيسية والمظلة لمكونات نظام الرقابة الأخرى ويقصد بها الإجراءات والسياسات التي تعكس توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا وتنظم هيكل وعمل المؤسسات بطريقة تؤثر في وعي موظفيها وسلوكياتهم وأدائهم وتشمل: -

١. النزاهة والقيم الأخلاقية Integrity & Ethical Values وتتمثل في التزام الإدارة بنشر المعايير الأخلاقية اللازمة لأداء العمل والتي تساعد في تعزيز الولاء والانتماء للمؤسسة مع الالتزام بهذه المعايير والأهم من ذلك هل الإدارة تشكل قدوة للموظفين في هذا المجال "Tone at the Top" مع الأخذ بالاعتبار الأمور التالية:

- نشر الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية داخل المؤسسة من خلال الأقوال والأفعال.
- شعور الموظفين بالارتياح تجاه الأفعال الصحيحة.
- تعامل الإدارة بشكل مناسب مع مؤشرات وجود المشاكل.

٢. الالتزام بالكفاءة Commitment to Competence وتتمثل في مدى امتلاك الموظفين المعرفة والتأهيل والمهارات التي تمكنهم من القيام بأعباء وظائفهم سواء الإشرافية أو التنفيذية.

٣. السياسات المتعلقة بالموارد البشرية Human Resource Policies & Practices وتتمثل في توفر السياسات الكفؤة والفعالة والمعايير اللازمة لتوظيف وتدريب وترقية الموظفين وتقييم أداءهم.

---

٢٦ - The Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission(COSO) 2013. Internal Control- Integrated Framework. Executive Summary. page 10. Former reference

٢٧ - للمزيد أنظر هيا مروان إبراهيم-مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة) -رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية-غزة-٢٠١٦ ص٢٦-٧٠ - بتصرف.

وأيضاً القصاص-خليل محمد -الرقابة المالية في شركات الصرافة التحويل المالي -عمان - الاردن-ص١٤-٢٣-بحث غير منشور، وأنظر أيضاً موقع شركة PRC www.powersresources.com- -النسخة العربية المترجمة من أساسيات التدقيق الداخلي، ج١/ ٢/ ٣٣-٣٦ -ط ٢٠١٤. وراجع أيضاً /http://www.coso.org

And the Impact Of The Structure Of The Internal Control System In Accordance With The COSO Framework- (To Achieve The Control Objective (a Case of NGOs in Gaza Strip

٤. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات Assignment of Authority & Responsibility وتشمل وجود تحديد للسلطات والمسؤوليات لدى كافة المستويات الوظيفية ومدى وضوح هذه المسؤوليات وفهمها من قبل الموظفين المعنيين. وكذلك وجود نظام لمراقبة صحة التعامل مع الصلاحيات من خلال المشاهدة أو من خلال التقارير المرفوعة للمستويات الإدارية المناسبة.

٥. فلسفة الإدارة والنمط التشغيلي Management Philosophy & Operating Style فالإدارة التي تتبنى سياسة قبول مخاطر هامة تختلف نظرتها للرقابة الداخلية عن إدارة تتبنى سياسة متحفظة، ولهذا فإن على الإدارة تزويد العاملين بإرشادات واضحة حول سياساتها التشغيلية وأنواع المخاطر المقبولة.

٦. دور أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق Board of Directors & Audit Committee Participation ويتمثل في وجود مجلس إدارة ولجنة تدقيق منبثقة عن المجلس يتصفان بالكفاءة والفعالية مما يؤدي إلى إشراف هام ضمن البيئة الرقابية للمؤسسة،

ويعتمد حجم وقوة هذا الدور على عدة عوامل منها:

- مدى الاستقلالية التي تتمتع بها لجنة التدقيق عن الإدارة التنفيذية.
- الخبرات والمعارف المتوفرة لدى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.
- مدى التفاعل بين مجلس الإدارة / لجنة التدقيق مع المدققين الداخليين والخارجيين.

٧. الهيكل التنظيمي Organizational Structure ويتمثل في وجود هيكل تنظيمي مناسب لدى المؤسسة يبين المناطق الرئيسية للسلطات والمسؤوليات ويوضح خطوط الاتصال والتبعية لمختلف المستويات الإدارية وبما يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها.

ثانياً: تقييم المخاطر Risk Assessment وتتضمن أهداف المؤسسة و المخاطر التي تواجهها أثناء سعيها لتحقيق أهدافها ، وهذه المخاطر يكون مصدرها داخلياً أو خارجياً، أما بالنسبة لأهداف المؤسسة ضمن مفهوم: COSO فتتضمن ما يلي:

١. وضع أهداف عامة على مستوى المؤسسة.

٢. وضع أهداف على مستوى الأنشطة.

٣. وجود آلية لإيصال أهداف المؤسسة للموظفين.

٤. ضرورة الانسجام بين الأهداف العامة والأهداف على مستوى الأنشطة.

٥. انسجام الأهداف على مستوى الأنشطة بعضها مع بعض.

٦. وجود معايير قياس للأهداف.

٧. كفاية الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.

٨. تحديد عوامل النجاح الحرجة للمؤسسة Critical Success Factors.

٩. مشاركة كافة المستويات الإدارية في وضع الأهداف.

أما بالنسبة لتقييم المخاطر فتتضمن ما يلي:

- وجود آلية كفؤة لتحديد المخاطر ودراستها وتحليلها.
- وجود الآليات المتعلقة بتحديد المخاطر المتأتية من المصادر الداخلية والخارجية.
- مخاطر المعرفة ويتم تحليلها بطريقة تتضمن احتمالية حدوثها ودرجة تأثيرها.
- وجود وحدات خاصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي.
- مخاطر الاحتيال ويتم تحديدها وادارتها بشكل مناسب.
- الاخذ بالاعتبار احتمال إساءة التقديرات المحاسبية كأحد اساليب الاحتيال المالي.

ثالثاً: الأنشطة الرقابية، وتتضمن أربعة جوانب رئيسية أو ما يعرف بـ PIPS

- مراجعة الأداء Performance: مراجعة الأداء الفعلي مقارناً مع المخطط أو مقارنة الوحدة مع غيرها، أو المقارنة التاريخية لأداء الوحدة

- معالجة المعلومات: Information Processing الضوابط المعنية بصحة ودقة ترحيل واكتمال وتفويض العمليات

- الضوابط المادية: Physical Controls وهي الضوابط المادية المتعلقة بحماية وأمن الموجودات والسجلات

- فصل الواجبات: Segregation of Duties الفصل بين المهام المتعارضة مثل فصل وظيفة تفويض الحركة عن وظيفة ترحيلها أو وظيفة مشغل الحاسوب عن وظيفة المبرمج.

رابعاً: المعلومات والاتصالات، ومن صفات المعلومات الجيدة :أن تكون ملائمة للمؤسسة، الحصول عليها في الوقت المناسب، أن تكون دقيقة. ويمكن استخدامها لاحقاً، وسهولة الوصول اليها، ولا شك ان تحقيق هذه الصفات يتطلب ما يلي:

١. إيجاد آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية.

٢. تحديد المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية ورفع التقارير الخاصة بها.

٣. وضع آلية لتزويد المدراء بالمعلومات اللازمة لهم في لوقت المناسب.

٤. يوجد قنوات اتصال مفتوحة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٥. وضع خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات.

٦. توفير وسائل اتصال مناسبة في المؤسسة.

٧. توفير قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات واختراقات.

٨. وجود آلية لدراسة اقتراحات الموظفين.

٩. وجود قنوات اتصال مفتوحة مع الأطراف الخارجية.

١٠. وجود قنوات اتصال بديلة في حالة إخفاق وسائل الاتصال العادية.

خامساً: المراقبة وتعني مراقبة نظام الرقابة الداخلية على مدار الساعة من خلال تقييم نوع وجودة الأداء، وتتم هذه العملية بطريقتين:

- المراقبة المستمرة للأنشطة Ongoing Monitoring Activities وهي ضوابط يتم تصميمها ضمن المسار الطبيعي للأنشطة التشغيلية ويتم تطبيقها بشكل فعلي ولحظي وتتمتع بالمرونة لتستجيب لأية تغيرات في الظروف المحيطة.

- التقييمات الدورية المنفصلة Separate Evaluations وهي مجموعة من الأنشطة الرقابية تؤدى بشكل منفصل عن سير العمليات التشغيلية، وتتم لاحقاً بعد إتمام العمليات. ويقوم بهذه التقييمات عادة المدققون الداخليون.

## المطلب الرابع: الرقابة الشرعية وماهيتها ومكوناتها وتفاصيلها حسب إطار كوزو

وبعد استعراض تعريف الرقابة وماهيتها ومكوناتها وتفاصيلها حسب إطار كوزو COSO لا بدّ من التطرق الى مفهوم الرقابة الشرعية ومكوناتها استناداً إلى مكونات الرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة رعاية المؤسسات كوزو COSO.

فالرقابة الشرعية نظام متكامل وشامل، ذو مقومات أساسية وأهداف محددة، وأساليب وأدوات، يقصد بها المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق الالتزام الشرعي في جميع عملياتها.[٢٨] وقياساً على تعريف كوزو يمكن تعريف الرقابة الشرعية بالآتي[٢٩]:

الرقابة الشرعية الداخلية هي نظام متكامل يهدف إلى تحقيق الامتثال الشرعي من خلال فحص العقود والعمليات المنفذة وسياسات وآليات توزيع الأرباح لحماية حقوق أصحاب المصالح وكتابة التقارير بغية تعزيز النوعية الشرعية وهي عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها وفق النواحي التالية:

١. سلامة المنتجات والسياسات والإجراءات من المخالفات الشرعية (قوة النظام).

٢. سلامة التنفيذ وآليات التطبيق.

٣. كفاءة وحدات العمل ومدى الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية ومعايير أيوفي والإرشادات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي.

٤. كفاءة نظام التدقيق الشرعي الداخلي.

وبناء على ما سبق بيانه من مكونات الرقابة الداخلية وفق مفهوم كوزو COSO يمكن بيان مكونات الرقابة الشرعية حسب البنود الآتية، علماً أن مكونات نظام الرقابة الشرعية يختلف حسب حجم المؤسسة المالية الإسلامية وكثرة عملياتها وتعقدها ومدى خضوعها لمعايير إرشادات وضوابط صادرة عن الجهات الإشرافية في كل بلد يتعين على البنك الإسلامي يلتزم بها[٣٠]:

١. بيئة الرقابة الشرعية: اعتماد إجراءات ودليل سياسات ولوائح عمل الهيئة الشرعية واللجنة التنفيذية الشرعية ولائحة التدقيق الشرعي وسياسة المخاطر الشرعية وسياسة الملحوظات الشرعية ودليل اجراءات عمل إدارة الالتزام الشرعي وسياسة تضارب المصالح بين الهيئة الشرعية ومجلس الإدارة وهذه تعكس توجهات هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة والإدارة العليا بالامتثال بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يصدر من معايير وإرشادات شرعية، وشمولها على القيم والكفاءة واستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، ووضوح خطوط الاتصال، وأن مسؤولية تطبيق قرارات وفتاوى الهيئة تعق على عاتق الجميع. حيث نص الإطار التنظيمي والرقابي للمصارف الإسلامية على أنه[٣١]:

---

٢٨ - أنظر العمراني-نادر السنوسي-أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي-ص١٥٣-مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس-٢٠-٢١ ابريل ٢٠١٥ البحرين.

٢٩ - تعريف خاص بالباحث بحكم الخبرة التي تزيد عن ٢٠ عاما بالمجال وينظر أيضاً تعريف قريب منه للباحث عبدالله عطية-مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق-ص ١١-١٢-المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي ٧ نيسان ٢٠١٦-تركيا تنظيم شورى للاستشارات الشرعية.

٣٠ - أنظر بحث عبدالله عطية-مفاهيم الرقابة والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق-المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي – ٢٠١٦/٤/٧ – تركيا ص ١١-١٣-تنظيم شورى للاستشارات الشرعية مع مزيد من التصرف.

٣١ - الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية-الباب ٢ مادة ٤, ١, ٢-الالتزامات العامة والحوكمة ص٥.

« تقع المسؤولية النهائية في إيجاد إطار قوي للحوكمة الشرعية مع المحافظة عليها على عاتق مجلس إدارة المؤسسة المرخصة لضمان الالتزام الشرعي لعملياتها، يوافق المجلس على جميع سياسات وإجراءات المؤسسة المرخصة المتصلة بالمسائل الشرعية بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية، وعليه أن يضع آلية لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات بفعالية».

٢. تقييم المخاطر الشرعية: تحديد المخاطر الشرعية لجميع الأنشطة والعمليات وتقييمها ووضع الضوابط الرقابية الكفيلة بتجنبها حيث نصت معايير الإطار التنظيمي والرقابي للمصارف الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي العماني[٣٢] على أهمية أن يتضمن الالتزام الشرعي أيضاً مراقبة المخاطر الشرعية حيث تقوم جهة عليا ومناسبة ( بتوجيه من المراجع الشرعي الداخلي) بتحديد وقياس ورصد ومراقبة وإدارة أي خطر حقيقي أو محتمل من عدم الالتزام الشرعي للمؤسسة المرخصة عبر المؤسسة بأكملها بما في ذلك الأنشطة والعمليات والوظائف المهمة ( أو الأساسية)، بالإضافة إلى الأنشطة والعمليات والمهام المتقدمة ( أو المساعدة) قد تكون مثل هذه الجهة العليا جزءاً من دائرة إدارة المخاطر للمؤسسة مع تقديم تقريرها للمراجع الشرعي الداخلي والتوقيع عليها.

٣. الأنشطة الرقابية الشرعية: تطوير هياكل وظيفية لديها القدر الكاف من الاستقلالية تعمل على مراقبة العمليات والأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية بالطرق ومن هذه الهياكل ما نص عليه الإطار التنظيمي والرقابي الصادر عن البنك المركزي العماني[٣٣]:

أ. لجنة (هيئة) الرقابة الشرعية ملائمة ومستقلة، ونظام للضوابط الشرعية يتضمن نظام للرقابة الشرعية الداخلية، وذلك من خلال التأكد أن هناك إشرافا شرعياً كاملاً وشاملاً ومستقلاً على كل وحدات العمل وعلى أعلى المستويات.

ب. مدقق شرعي خارجي مستقل لديه الكفاءة اللازمة لتقديم رأي شرعي محايد ومستقل عن مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن هيئتها الشرعية حيث يقدم المدققون الخارجيون تقرير الفحص الشرعي لأنظمة وضوابط المؤسسة الإسلامية فيما يتعلق بالالتزام الشرعي إلى المدقق الشرعي الداخلي، والذي يقوم برفعه للجنة الرقابة الشرعية.[٣٤]

ج. التدقيق(المراجع) الشرعي الداخلي: بحيث يكون للقائمين عليه المكانة المناسبة في السلم الوظيفي يضمن استقلاليته، وضمان حق الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال والتشاور مع أي موظف داخل المؤسسة، إعداد التقارير دون أي تدخل خارجي، وضرورة توفر ميثاق للتدقيق الشرعي الداخلي، يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الشرعي، والتحقق من شمول التدقيق الشرعي لكل أنشطة المصرف الإسلامي[٣٥].

٣٢ - الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية-الباب ٢ مادة ٢,٤,١,٥-الالتزامات العامة والحوكمة ص١٧.

٣٣ - أنظر الباب الثاني-الالتزامات العامة والحوكمة – الصفحات من ٥-٤٠-

٣٤ - أنظر الباب الثالث-المعايير المحاسبية وتقارير المدققين-مادة ١,٤,٥ ص٥

٣٥ - نص الإطار التنظيمي والرقابي الصادر عن البنك المركزي العماني في الباب الثاني- الالتزامات العامة والحوكمة - ص١٥ مادة ٢,٣,١ التعيين والعزل- على أن تعيين المراجع الشرعي الداخلي يكون من قبل الإدارة بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية، واعتماد هذا التعيين من قبل مجلس إدارة المؤسسة المرخصة، ويجوز للإدارة

د. الامتثال / الالتزام الشرعي: ويعني وجود قسم أو وحدة تمثل دائرة الالتزام تعنى بفحص مدى الامتثال الشرعي للمؤسسة المالية الإسلامية ومدى توافقها مع القوانين والتعليمات والإرشادات والضوابط الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.[٣٦]

هـ. إدارة المخاطر الشرعية: وجود قسم أو وحدة تعنى بتحديد وتقييم المخاطر الشرعية وتعمل على وضع الضوابط الشرعية لجميع الإجراءات والعمليات التي تطبقها المؤسسة المالية الإسلامية، وهذا ما تميز به الاطار التنظيمي والرقابي الصادر عن البنك المركزي العماني على ما ذكر في البند (٢) أعلاه.

والوظائف أعلاه تكاملية يجب أن يكون لديها الانسجام الكامل والتواصل المستمر لضمان تعزيز النوعية الشرعية والالتزام الشرعي بالمصرف الإسلامي.

٤. المعلومات والاتصال: وهذا يعني سهولة ايصال المعلومات الخاصة بنظام الرقابة الشرعي إلى الجهات ذات العلاقة بالوقت المناسب.

٥. نشاط المراقبة الشرعية: يهدف إلى تطوير أدوات وتقنيات كافية وبشكل مستمر لتقييم مكونات الرقابة الشرعية، وإيصال هذه النتائج إلى هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، مع ضرورة متابعتها من خلال التدقيق الشرعي وقسم المخاطر الشرعي بالإدارة الشرعية وموافاة الهيئة بها لاحقا من خلال تقرير التدقيق الشرعي بوضع خانة بالتقرير لمتابعة الملحوظات والإجراءات التصحيحية التي تمت بشأنها.

أمثلة عملية تطبيقية على تقرير المخاطر الشرعية

معاملة مصنع س : جدولة المرابحة والإجارة وتمديد أجل الوكالة بالاستثمار بالضوابط الشرعية حسب تقرير المراجعة المرفق

رأي الهيئة :

أ. فيما يتعلق بزيادة المدة لأقساط المرابحة والإجارة فتؤكد الهيئة على قرارها السابق رقم (٥٠٠٠٠٠٠) والوارد بتقرير المراجعة الشرعية والذي نص على الآتي:

"لا مانع من تأجيل الأقساط في تمويل المرابحة دون أي زيادة في المبلغ القائم على العميل، أما الإجارة فيمكن تمديد الأجارة مع زيادة الأجرة للفترة اللاحقة،أما أجرة الفترات السابقة التي لم تدفع فتصبح ديناً على المستأجر ولا يجوز اشتراط زيادتها، أما إجارة الخدمات فلا يجوز زيادة معدل الأجرة للأقساط التي

---

إنهاء توظيفه بموافقة مجلس إدارة المؤسسة بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية، ويجب على المؤسسات المرخصة إخطار البنك المركزي عن استقالة أو انهاء خدمات المراجع الشرعي الداخلي فوراً عندما تحدث أو عندما يتم معرفة السبب أيهما أسبق، وعلى المؤسسات أيضاً ذكر أسباب الاستقالة أو الإنهاء والترتيبات البديلة للفترة الإنتقالية، وأن تتخذ الترتيبات اللازمة للقاء رسمي أخير للمراجع المستقيل أو المنهاة خدماته مع البنك المركزي إذا طلب ذلك.

٣٦ – نص الإطار التنظيمي والرقابي الصادر عن البنك المركزي الالتزامات العامة والحوكمة – الباب الثاني ص١٧ المادة (٢،٤) – يطلب من المؤسسات المرخصة أن تدخل وحدة الالتزام الشرعي كجزء من إطار حوكمتها الشرعية وتقدم تقاريرها إلى المراجع الشرعي الداخلي.

أصبحت دينا على العميل، وهي أقساط الفترات السابقة التي لم تدفع، أما الفترات المستقبلية فيجوز الاتفاق على زيادة معدَّل الإجارة ما دامت الخدمة قائمة".

ب. أما ما يتعلق بالوكالة بالاستثمار لمصنع ( س) والذي لديه وكالة بالاستثمار لمدة ٥ سنوات حيث عادة ما يذكر في عرض الوكيل وقبول الموكل تاريخ واحد لبدء استثمار وتاريخ واحد لأجل الاستحقاق ، لكن جهة العمل توقع العميل على جدول استرداد دفعات محدد التواريخ يسترد البنك فيها كل سنة مثلا قسطاً من مبلغ الاستثمار وربحه إن وجد حسب البيانات المالية للعميل ويستمر الاستثمار بالمتبقي ، وحيث إن العميل حلَّ عليه الأجل المتوقع للشريحة الثانية ولم يدفعها فتطلب الجهة تمديد أجل الوكالة بالاستثمار، فهل نعتبر أن أجل هذه الدفعة الاستثمارية قد حلَّ / انتهى وعليه أصبح مبلغ الاستثمار لهذه الشريحة والربح المتحقق إن وجد حسب البيانات المالية المقدَّمة من العميل ديناً على العميل، فلا يتم تدويرها (تبقى مستثمرة) ، أم تدور مع مبلغ الاستثمار وينتظر أجل الاستحقاق النهائي ؟

"ترى الهيئة الشرعية أنه إن حلَ أجل إحدى الشرائح ولم يتمكن الوكيل من ردِّ المبلغ المحدد وربحه فإنه يعطى أجلاً آخر للاسترداد وليس للبنك أن يلزمه بالدفع من ماله (مال الوكيل) لأنها ليست دينا بالذمة ولأن هذه الآجال آجال متوقعة، ولا يعتبر ديناً إلا إذا تحقق تحصيل أصل المال وربحه. ويمكن تمديد أجل الاستثمار النهائي بالاتفاق (إيجاب الوكيل وقبول الموكل) ، أو دمج الفترة الأولى بالثانية" اهـ.

المخاطر: عدم الالتزام بقرار الهيئة واعتبار المبالغ للشرائح التي حل أجلها مستحقه على العميل دون النظر لأجل الاستثمار النهائي ومطالبة العميل بدفعها علماً أن بياناتها المالية لا تشير لوجود ربح أو عدم قدرته حينها على تحصيل المستحقات والمطالبات على عملائه.

تقرير المدقق الشرعي وفق أسلوب المخاطر

على التصور السابق وحسب ما ذكر في المبحث الثاني من هذا البحث يمكن إعداد تقرير المدقق الشرعي وفق أسلوب المخاطر الشرعية وذلك بتصنييف الضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة ودرجة مخالفتها حسب الأثر المترتب على المخالفة مثال تمويل الإجارة:

| الرقم | الضوابط الخاصة بالشروط والأحكام | وصف الضابط | درجة الالتزام / وضع الالتزام (يرجى التأشير) | | الأهمية (درجة الخطر ) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | نعم | لا | عالي | متوسط | منخفض |
| ١ | المستندات | في مرحلة اتفاقية التسهيلات: على البنك تزويد العميل بالمعلومات الكافية والشروط والأحكام قبل تنفيذ العقد لتجنب الغرر والجهالة<br>نوع المستند \| مقترح تمويل \| اتفاقية تسهيلات | | | | | |
| ٢ | الغرض | الغرض من التمويل يجب أن يكون مباحاً شرعاً<br>تمويل العميل لـ.....<br>منح خطاب ضمان/ فتح اعتماد بغرض..... | | | | | |
| ٣ | أصول الإجارة | أ. الأصل المؤجر يجب أن يتملكه المصرف ويتحمل تبعات ضمانه من التأمين والصيانة الأساسية<br>ب. يجب وصف الأصل المؤجر بالعقد وصفاً نافياً للجهالة<br>ج. أي خسارة تحصل أو تلف كلي أو جزئي للأصل يتحمله المؤجر ما لم يكن بسبب تعدي وتقصير المستأجر | | | | | |
| ٤ | معدل الأجرة | يجب أن تكون الأجرة معلومة للمستأجر ويمكن ربط دفعات الإجارة للفترات اللاحقة بمؤشر منضبط معلوم على أن لايزيد عن حد معين وأن لا يقل عن حد معين . | | | | | |
| ٥ | التعهد بالاستئجار | يمكن للبنك أن يوقع العميل على وعد أو تعهد بالاستئجار وهو وعد ملزم من جانب واحد وهو العميل. | | | | | |
| ٦ | هامش الجدية/ الضمان | يمكن للمصرف طلب هامش جدية من العميل عند تنفيذ العقد والهدف هو ضمان جدية العميل بحيث في حال الإخلال ونكول العميل يعوض البنك عن الضرر الفعلي والخسائر المباشرة ويعاد للعميل الباقي. | | | | | |
| ٨ | تعهد بالبيع وتعهد الشراء | يمكن توقيع تعهد البيع من البنك وتعهد الشراء من العميل على أن يكون بوثيقة منفصلة عن عقد الاجارة ولا يشمل نفس الحدث ويكون ملزم لطرف واحد فقط. | | | | | |
| ٩ | العمولات / الرسوم على الدراسة الائتمانية | يمكن للبنك أخذ مبلغ يعادل ١٪ من مبلغ التسهيل كعمولة هيكلة وترتيب مقابل الدراسة الائتمانية ودراسة الجدوى على أن يحصل العميل على نسخة منها حال طلبه ولمرة واحدة تقتطع مع أو عملية تنفيذ أو على فترات محددة. | | | | | |
| ١٠ | التعويض عن التأخر أو التبرع بالتصدق حال التأخير بالسداد | أي تعويض عن التأخر يجب أن يحول لحساب الأعمال الخيرية ويصرف للجهات المعتمدة حسب سياسة الأعمال الخيرية المعتمدة من الهيئة. | | | | | |

أو يمكن أن يكون التقرير وفق المضامين الآتية على سبيل المثال:

| م | عناصر التدقيق | درجة أهمية العنصر | نسبة الانحراف٪ | نسبة كفاءة تقييم العنصر ٪ |
|---|---|---|---|---|
| عناصر تدقيق المنتج ( التمويل الإضافي) | | | | |
| 1 | التأكد من عدم قيام المصرف بتأجيل دفعات السداد بعد إبرام عقد التمويل | H | 100.00% | 0% |
| 2 | في حال كون التمويل إضافي للعملاء، يجوز للمصرف أن يخير العميل بين البدء بسداد أقساط التمويل الإضافي من حين التوقيع، أو تأجيل السداد إلى حين انتهاء العميل من سداد أقساط المديونية السابقة ما دام هذا التخيير قبل إبرام العقد، فإذا أبرم العقد على أحدهما فلا يجوز الانتقال إلى خيار التأجيل إلا إن كان بدون زيادة على العميل؛ لأن الزيادة في الدين بعد ثبوته في الذمة ربا | L | 20.00% | 80% |
| 3 | تأكد من أن المصرف لا يمول العميل لسداد دين سابق لغير المصرف إذا كانت هذه المعاملة ناشئة لأجل زيادة في الدين على المدين لصالح الدائن الأول | H | 100.00% | 0% |
| 4 | تأكد من أن المصرف لا يستوفي رسوم التمويلات النمطية تحت مسمى «رسوم إدارية» أو «مصروفات تعاقد» إلا عند إبرام العقد بين المصرف والعميل | M | 33.33% | 67% |
| 5 | تأكد من أن المصرف يفصح عن أثر رسوم عقود التمويلات النمطية للأفراد مثل «رسوم إدارية» أو «مصروفات تعاقد» في ربح التمويل قبل التعاقد؛ لئلا ينطوي التعامل على تدليس أو تغرير للمتعاملين | L | 20.00% | 80% |
| | نسبة التقييم العام للمنتج ٪ | | | 45% |

| درجة التقييم: | |
|---|---|
| أكبر من ٩٠ ٪ الى ١٠٠ ٪ يساوي ٥ | 1 |
| أكبر من ٨٥ ٪ الى ٩٠ ٪ يساوي ٤ | |
| أكبر من ٧٥ ٪ الى ٨٥ ٪ يساوي ٣ | |
| أكبر من ٦٠ ٪ الى ٧٥ ٪ يساوي ٢ | |
| من ٠ ٪ الى ٦٠ ٪ يساوي ١ | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الانحراف | = | تكرار الملاحظة في العينة / 50 | ÷ | العينة الفعلية / 50 | ÷ | الوزن / 1 | = | 100.00% |
| نسبة الانحراف | = | تكرار الملاحظة في العينة / 50 | ÷ | العينة الفعلية / 50 | ÷ | الوزن / 5 | = | 20.00% |
| نسبة الانحراف | = | تكرار الملاحظة في العينة / 50 | ÷ | العينة الفعلية / 50 | ÷ | الوزن / 1 | = | 100.00% |
| نسبة الانحراف | = | تكرار الملاحظة في العينة / 50 | ÷ | العينة الفعلية / 50 | ÷ | الوزن / 3 | = | 33.33% |
| نسبة الانحراف | = | تكرار الملاحظة في العينة / 50 | ÷ | العينة الفعلية / 50 | ÷ | الوزن / 5 | = | 20.00% |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تقييم العنصر | = | 100 / 100% | - | نسبة الانحراف / 100.00% | = | 0% |
| تقييم العنصر | = | 100 / 100% | - | نسبة الانحراف / 20.00% | = | 80% |
| تقييم العنصر | = | 100 / 100% | - | نسبة الانحراف / 100.00% | = | 0% |
| تقييم العنصر | = | 100 / 100% | - | نسبة الانحراف / 33.33% | = | 67% |
| تقييم العنصر | = | 100 / 100% | - | نسبة الانحراف / 20.00% | = | 80% |

| الوزن | | |
|---|---|---|
| | 1 | H |
| | 3 | M |
| | 5 | L |

## الخاتمة والتوصيات:

بعد هذا العرض الموجز فإن هناك علاقة تكاملية بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، أما الرقابة الداخلية فتتكون من الإجراءات التي تستخدمها المؤسسة في مراقبة المخاطر قبل وبعد العمليات، أما التدقيق الداخلي فهو يعنى بتقييم منتظم لعمليات الوحدة الاقتصادية وتقاريرها المالية، وهذا متحقق أيضاً بين الرقابة الشرعية والتي تتكون من الإجراءات والضوابط الشرعية التي تضعها الهيئة لتحقق الالتزام الشرعي، أما التدقيق الشرعي فيعنى بتقييم منتظم للعمليات المنفذة بالبنك وتوجيه الانحرافات للجهة لتصحيحها اعتمادا على تقرير قسم المخاطر الشرعية حسب ما تم بيانه بالبحث والذي يعنى بتعيين وتحديد وتقييم ومتابعة المخاطر الشرعية.

المصدر: هيا مروان إبراهيم-مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO -ص٦٨ – بتصرف.

والتدقيق الشرعي بلا شك هو جزء من نظام الحوكمة الشرعية والذي تسعى من خلاله المؤسسة المالية الإسلامية لتوفيق أنشطتها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والضوابط الشرعية هي السمة التي تميز المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، ومن واجب جميع أصحاب المصالح وخاصة المساهمين وإدارة المصرف الإسلامي تعزيز إطار الضوابط الشرعية للمؤسسات الخاصة بهم.

فالتدقيق الشرعي جزء من نظام الرقابة الشرعية الداخلية في البنك على ما تم بيانه، فالرقابة الشرعية نظام متكامل وشامل، ذو مقومات أساسية وأهداف محددة، وأساليب وأدوات، يقصد بها المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق الالتزام الشرعي في جميع عملياتها، أما المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي فهي إحدى مكونات الرقابة الشرعية، ويقصد بها العمل الذي تقوم به وحدة إدارية متخصصة، للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية بأعمالها.

وعليه فإن التدقيق الشرعي هو عملية مكونة من ثلاثة أضلاع متوازية ومتكاملة وهي الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي.

إن مكونات نظام الرقابة الشرعية يختلف حسب حجم المؤسسة المالية الإسلامية وكثرة عملياتها وتعقدها ومدى خضوعها لمعايير إرشادات وضوابط صادرة عن الجهات الإشرافية في كل بلد يتعين على البنك الإسلامي يلتزم بها، وبناء على ما سبق بيانه من مكونات الرقابة الداخلية وفق مفهوم كوزو COSO يمكن بيان مكونات الرقابة الشرعية الأساسية هي حسب الآتي:

- بيئة الرقابة الشرعية
- تقييم المخاطر الشرعية
- الأنشطة الرقابية الشرعية
- إدارة المخاطر الشرعية
- المعلومات والاتصال
- نشاط المراقبة الشرعية

إن مقصود المخاطر الشرعية هي تلك الأضرار التي قد تحدث نتيجة عدم التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالضوابط والمعايير الشرعية، والتي قد تؤدي إلى التأثير السلبي على سمعة المؤسسة المالية الإسلامية، وفقدان ثقة المتعاملين معها، وانخفاض حصتها السوقية، وتحقيق خسائر مالية، ويمكن تقسيم المخاطر الشرعية اعتماداً على الضوابط الشرعية التي تضعها الهيئة العامة أو حسب كل منتج، ويقوم قسم المخاطر الشرعي بتحديد المخاطر وتقييمها حسب درجة أهميتها وأثرها المادي وأثرها على سمعة البنك الشرعي، ثم الكشف عن الأخطاء ورفعها للجهات المختصة ومتابعة تصحيحها واستخدام الأدوات المناسبة لتخفيض مستوى الخطر وتخفيض ومنع حدوث الخسائر المحتملة ما أمكن.

**التوصيات:**

- على التدقيق الشرعي أن يتماهى مع غايات المؤسسات المالية الإسلامية من خلال اعتماد منهجية كوزو COSO في عملياته لتحقيق أهداف المؤسسة وضمان القيام بأعماله على أسس فنية ومهنية معتبرة وحديثة.
- ضرورة تفعيل أقسام المخاطر الشرعية في البنوك الإسلامية وتأهيلها لتكون قادرة على تحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية من حيث ضبط الالتزام الشرعي.
- تعديل الهيكل التنظيمي ليشمل في بنيانه وحدة مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- ضرورة إصدار تقارير خاصة للمخاطر الشرعية بأسلوب مهني واحترافي جنباً إلى جنب مع تقارير المدقق الشرعي وذلك لمساعدة المؤسسة وهيئة الرقابة الشرعية في إعطاء تأكيد معقول حول التزام المؤسسة بالضوابط الشرعية في عملياتها.

**والحمد لله رب العالمين**

## المصادر والمراجع حسب ورودها بالبحث


١. العمراني-نادر السنوسي-أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي-مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس-٢٠-٢١ ابريل ٢٠١٥ البحرين.

٢. معهد التدقيق الداخلي - مادة أساسيات التدقيق الداخلي - الجزء الأول – ط ٢٠١٤/٣م. النسخة العربية .www.Powersresources.com

٣. البنك المركزي العراقي – دائرة مراقبة الصيرفة-قسم مراقبة المصارف الإسلامية- ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية – ٢٠١٨.

٤. موسى آدم عيسى - التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر - المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي - شورى للاستشارات الشرعية - المنامة البحرين.

٥. الدهلوي - ياسر - واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية - المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي - ٢٠١٣/١٠/٢٣ موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.

٦. عبد المقصود - أحمد حلمي - التشريعات المنظمة للرقابة الشرعية لدولة الكويت المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي -٢٠١٣/١٠/٢٣ موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.

٧. الرشيد -عبد الحسين - المستقبل المهني للمدقق الشرعي الخارجي - المؤتمر الثالث للتدقيق الشرعي ٢٠١١/٥/١٨م - موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.

٨. الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني - الباب الثاني - الالتزامات العامة والحوكمة.

٩. معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١)، تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكويناتها وتقريرها.

١٠. فرح - فيصل عبد العزيز - الرقابة الشرعية الواقع والمثال - المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - والبحوث المقدمة بالمؤتمر .

١١. الشاعر- سمير – التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل مخاطر الاستثمار – المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي - ٢٠١٣/١٠/٢٣م، موسوع شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.

١٢. هيا مروان إبراهيم - مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة) - رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية - غزة - ٢٠١٦.

١٣. النوباني-خولة-المخاطر الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية حاضراً ومستقبلاً-ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية -الخرطوم السودان ٢٠١٢.

١٤. عبدالله عطية – التدقيق الشرعي المبني على المخاطر- المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي -٢٠-٢١/ ٢٠١٥/٤- المنامة – البحرين – تنظيم شورى للاستشارات الشرعية.

15. The Impact Of The Structure Of The Internal Control System In Accordance With The COSO Framework To Achieve The Control Objective (a Case of NGOs in Gaza Strip)

16. The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO (2013). Internal Control-Integrated Framework. Executive Summary. USA.

١٧. القصاص-خليل محمد -الرقابة المالية في شركات الصرافة التحويل المالي -عمان – الاردن.

١٨. عبدالله عطية-مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق-المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي ٧ نيسان ٢٠١٦-تركيا تنظيم شورى للاستشارات الشرعية.

**المواقع الالكترونية:**

- http//:aaoifi.com/announcement
- هالة عوض عبدالرحمن – مقال حول "مفهوم وأهداف لجان المراجعة-موقع منتدى المراجعين الداخليين العرب http//:www.arabinternalauditors.com/vb/showthread.php?p-2015 -3762=
- أحمد شوقي سليمان- المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الإسلامية وسبل الحد منها – مايو ٢٠١٥ http//:iefpedia.com/arab/wp-content/uploads2015/07/
- http://www.coso.org